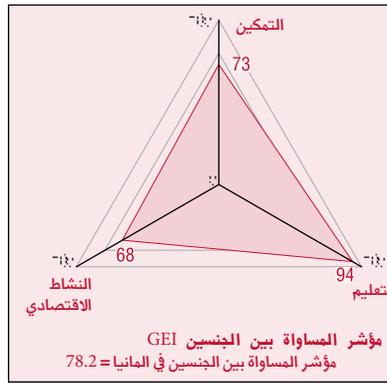
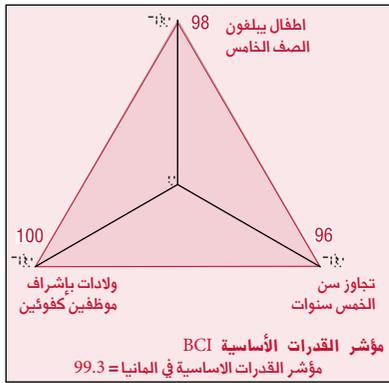


قبل العاصفة: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية

لا تشمل استراتيجية حكومة ألمانيا لإدارة الأزمة أهدافاً اجتماعية أو بيئية. فالتحركات التنشيطية والاستقطاعات الضريبية، تكون غير متكافئة اجتماعياً؛ فتسريح العمال وانتشار العمل المؤقت، يكشف عن الوجه القبيح لانسحاب الدولة، وإلغاء النظامية. وعلى الرغم من أن المساعدات التنموية الألمانية للبلدان الأقل نمواً، قد ازدادت وازدادت معها الالتزامات تجاه هذه البلدان في العام ٢٠٠٩ عن أي وقت مضى، إلا أنها مازالت غير كافية. فقد تعد تصريحات المستشارة أنجيلا ميركل مقارنة جديدة في العلاقات الدولية، ولكن على مستوى الممارسة، نجد أن تركيز سياسات إدارة الأزمة لدى الحكومة، ينصب على مجموعة العشرين G20.



المرصد الاجتماعي، ألمانيا يوفي كيركوف Uwe Kerkow

تميزت السنوات الثلاث الماضية بانخفاض في البطالة، مع ثبات الأجور الفعلية⁽¹⁾. ولكن، يتضح كل يوم أكثر من قبله، وعلى عكس مزاعم الحكومة، أن انسحاب الدولة من تنظيم سوق العمل لم يؤد إلى نمو في العمالة. فالرصيد ينبغي أن يوجه إلى الاقتصاد الصحي. والآن والدفع (المالية الاعتمادية) تنتهي، فإن الوجه القبيح لانسحاب الدولة وتحرير السوق، ينكشف. البطالة تزحف. الأعمال غير الرسمية أصبحت المقصد الأول؛ وتقدر "أنيلي بونتباخ" عضو الهيئة التنفيذية الاتحادية لكونفيدرالية النقابات الألمانية، أنه بنهاية كانون الثاني/يناير 2009 سيكون هناك تقريباً 120.000 من العمال المؤقتين قد تم طردهم⁽²⁾. هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ في أرقام من لا وظيفة لهم، على الرغم من أن المستوى لم يصل بعد إلى حد الخطورة. ووفقاً

عدد يفوق مثيله في العام السابق، بمقدار 648.8000 عامل. ويتحصل العاملون المتأثرون على أجر الساعات التي يعملون فيها فقط، ولكنهم أيضاً يحصلون على علاوة العمل المؤقت المدعومة من الدولة على مدار فترة محددة امتدت مؤخراً إلى 18 شهراً. ومن هنا، فإنهم يتلقون ثلثي دخلهم الطبيعي، من دون أن يفقدوا وظائفهم، على الأقل في بداية الأمر⁽⁴⁾. وعلى الرغم من هذا الدعم، فمن الواضح فعلياً أن الأزمة الاقتصادية والمالية، ستلحق الضرر بالرفاه الاجتماعي لعدة ملايين من الناس.

استجابة الحكومة

تشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة

لمئة العمال الفيدرالية، كانت البطالة في كانون الثاني/يناير 2009 منخفضة فعلياً 170.000 عن العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل البطالة الموسمية كان يرتفع، بينما الأعداد الواردة عن الوظائف الشاغرة، كانت منخفضة⁽³⁾. وقد عبر فرانك يورجن وايس رئيس الهيئة عن أن عدد الذين من دون وظائف قد يرتفع من العدد الحالي البالغ ثلاثة ملايين و400 ألف، إلى 4 ملايين تقريباً، قبل نهاية العام 2009. ومع ذلك، فإن الزيادة الحقيقية قد حدثت في العمل المؤقت. ففي شهر شباط/فبراير 2009 فقط، قامت 16.900 شركة باتخاذ إجراءات لتحويل 700.000 عامل إلى نظام العمل المؤقت، لأسباب اقتصادية. وهو

(4) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Veroeffentlichungen/Merkblatt-Sammlung/MB-08b-Kurzarbeitergeld-AN.pdf>.

(3) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Pressemeldungen/2009/Presse_09_007>.

(1) Social Watch Germany has decided to focus this year's report on economic policy responses to the systemic crisis as this is where the social impact is most evident in Germany.

(2) See: <www.welt.de/wirtschaft/article3146760/Schon-bis-zu-120-000-Leiharbeiter-entlassen.html>.

التي وجهت الى البنوك. وقد حذر هندريك أوهاجن عضو المجلس التسيقي في منظمة آتاك ألمانيا، من أن "وضع الدين العام في خدمة مصالح البنوك والمؤسسات، واستخدام الاستقطاعات الضريبية من أجل الأغنياء، بالإضافة الى كسر الدين، كل هذا يزيد من تفكيك دولة الرفاهية (...). ويزيد من معدلات الفقر والجريمة"⁽⁹⁾.

سياسات التنمية

زادت مساعدات التنمية الألمانية، لتصل الى 13.91 بليون دولار في 2008، بعد أن كانت 9 بلايين دولار في 2007. وبالمعنى المطلق، فإن هذه الزيادة تجعل من ألمانيا ثاني أكبر دولة مانحة على مستوى العالم بالمساعدات التنموية. ولكن، إذا قيست المساعدات التنموية كنصيب من إجمالي الناتج القومي، ستكون نسبتها 0.38%. وهو ما يضع ألمانيا في المرتبة الرابعة عشرة في البلدان المانحة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه في العام 2008 تمثل ما يقرب من خمس المساعدات التنموية الألمانية في رفع الدين⁽¹⁰⁾. ولكن موازنة المساعدات التنموية الألمانية في العام 2009، تتضمن بعض الأخبار الجيدة: الالتزامات للبلدات الأقل نمواً أعلى من ذي قبل، بمقدار 827 مليون يورو (1.09 بليون دولار)؛ وهي تشكل أكثر من نصف إجمالي التزامات الدولة بالمعونات.

وكجزء من الدفعة التنشيطية الثانية، قامت الحكومة بتخصيص 100 مليون يورو إضافية في الموازنة (132 مليون دولار)، للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية؛ بغرض "تدعيم" مشاريع البنية الأساسية للبنك الدولي⁽¹¹⁾. وقد أثنت رابطة منظمات التنمية الألمانية غير الحكومية، على هذه الخطوة كخطوة في الطريق الصحيح. ولكنها انتقدت هذه "الدفعة الاقتصادية

بالاستثمارات العامة. ولمضاهاة المتوسط الأوروبي؛ من شأن ألمانيا أن تنفق 25 بليون يورو إضافية والتأكيد على مشاريع بناء الطرق، و"منحة الجودة" للسيارات، وتجديد الثكنات العسكرية التي تلهم الثقة.

ولن تقوض استقطاعات الضرائب أثر البرامج التنشيطية فحسب، فهي أيضاً ليست متكافئة اجتماعياً، مثلما تشير الأمثلة الآتية:

1. وفقاً لحسابات كونفيدرالية النقابات الألمانية، من المفترض أن تتلقى البلديات 11.51 بليون يورو من الدفعتين التنشيطيتين. ولكن استقطاعات الضرائب التي طبقت في الوقت نفسه، ستقلل من موازنات البلدية بمقدار 6 بلايين يورو. ويقول المتحدثون في كونفيدرالية النقابات الألمانية، إنه "في نهاية الأمر، فإن حتى نصف المبلغ المتعهد به لن يكون متوافراً (...). ومن ثم فمن المسائل المطروحة للجدال ما إذا كان هذا سينقذ الوظائف أم لا"⁽⁶⁾.

لقد تم تنظيم استقطاعات الضرائب الخاصة بالأسر المعيشية، بطريقة غير متكافئة وليست متساوية اجتماعياً. فالذين يحصلون على دخل سنوي يصل الى 10.000 يورو سيتلقون استقطاعات ضريبية يصل إجماليها الى 0.15 بليون يورو، بينما من يزيد دخلهم السنوي عن 53.000 يورو سينالون تقريباً 10 أضعاف. وكما يستخلص أحد المحللين، فإن "خلافاً لرفع مستوى الدعم لأطفال الأسر منخفضة الدخل من خلال علاوة الطفل (...)، لا توجد تدابير أخرى"⁽⁷⁾.

هذا المسار المنخفض، سيدعمه "كسر الدين" الذي أعلنه البوندستاغ الألماني. والذي من المزمع أن يحد من التسليف الصافي السنوي الى نسبة 0.35% من إجمالي الدخل القومي⁽⁸⁾. ويتوقع منتقدو سياسات التقشف التي تم اتباعها في القطاع الاجتماعي، أنها ستظل على أشدها في أعقاب كفالات الإنقاذ الضخمة

للتقليل من أثر الأزمة:

- تخصيص 480 بليون يورو لصندوق استقرار الأسواق المالية الخاص، لإنقاذ البنوك المتعثرة. ويوجد 80 بليون يورو إضافية؛ لإعادة الرسملة واستيعاب الأصول المضارة.

- تخصيص 100 بليون يورو ضمانات نقدية، وتسهيلات اعتمادية/قروض للصناعة، مع تركيز شديد على صناعة السيارات.

- 11 بليون يورو للدفعة التنشيطية الأولى. توفير استقطاعات ضريبية، وأموال لمشاريع البنية الأساسية تركز على النقل.

- 50 بليون يورو للدفعة التنشيطية الثانية. إضافة الى منفعة إضافية للطفل، تسمى "علاوة الطفل"، واستثمارات في البنية الأساسية، تشمل هذه الدفعة استقطاعات من الضرائب و"منحة الجودة" التي تعطي الألمان الذين يشترون سيارة جديدة 2.500 يورو على السيارة القديمة.

إلا أن الأرقام الواردة عن التخصيصات الاقتصادية التنشيطية من الوزارات المعنية، كانت أعلى بكثير في بعض الحالات من المبالغ المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أعلنت وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا ووزارة المالية أن الدفعة التنشيطية الاقتصادية الأولى، ستكلف 32 بليون يورو على مدار عام 2010. ولكن، الحكومة تضخ من 9-10 أضعاف هذا المبلغ سيولة في الدين الخاص (كفالة إنقاذ)، مقارنة بما تنفقه لتعزيز النشاط الاقتصادي.

ونظراً لاشتمال هذه الدفوعات التنشيطية على استقطاعات ضريبية، فإن الاستثمارات ذات التأثير المباشر على الاقتصاد، تميل الى الصفر. والحقيقة، وفقاً لبعض الحسابات، فإن الدفعة التنشيطية الثانية من المحتمل أن توفر فقط 9 بلايين يورو فقط سنوياً في الاستثمار الإضافي⁽⁵⁾. وهو من المؤكد ما لا يكفي للخروج من عنق الزجاجة، في ما يتعلق

(9) انظر:

www.attac.de/aktuell/presse/detailsicht/datum/200913/02//schuldenbremse-steuersenkungen-demontage-des-sozialstaats/?cHash=fe6adf2d10

(10) راجع:

www.oecd.org/dataoecd/4842459170/34/.pdf

(11) Regierungserklärung zum Stand der Millenniumsentwicklungsziele 2015 und zu den Auswirkungen der

(5) Junge Welt. See: <www.jungewelt.de/2009023/07-02-.php>.

(6) See: <www.dgb.de/themen/themen_a_z/abisz_doks/k/klartext05_2009.pdf/view?showdesc=1>.

(7) Junge Welt, op.cit.

(8) راجع:

de.wikipedia.org/wiki/Schuldenbremse_(Deutschland)>. Accessed on 27 February 2009.

(4) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Veroeffentlichungen/Merkblatt-Sammlung/MB-08b-Kurzarbeitergeld-AN.pdf>.

عالمي للحكم الاقتصادي المستدام" من شأنه وضع مبادئ لعمارة مالية عالمية للمستقبل⁽¹⁶⁾.

ولكن يظل إثبات مدى جدية "ميركل" في هذه المبادرات، أمرًا منتظرًا. فحتى الآن، مازالت سياسات إدارة الأزمة في ألمانيا منصبة على مجموعة العشرين.

مقاربة جديدة في العلاقات الدولية؟

أثارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دهشة البعض، بمقترحها تشكيل مجلس اقتصادي عالمي للأمم المتحدة. فقد أعلنت في مؤتمر الاتحاد الديمقراطي المسيحي، كانون الأول/ديسمبر 2008 "أن مجموعة العشرين خطوة للأمام بالطبع، ولكنها لا تمثل بالتأكيد صورة كاملة للعالم". "أنا مقتنعة تمامًا بأننا في حاجة إلى مجلس اقتصادي عالمي للتعامل مع القضايا الاقتصادية، تمامًا على غرار مجلس الأمن للأمم المتحدة"⁽¹⁵⁾. وقد أُرِدفت المستشارة في القمة المالية لمجموعة العشرين في شباط/فبراير 2009 بدعوة إلى "ميثاق

التشيطية للبلدان النامية" بوصفها غير ملائمة؛ واعترضت كلوديا فارنينغ رئيسة مجلس إدارة الرابطة قائلة: "إن أفقر الفقراء قد خدعوا بالصدقة، على الرغم من أنهم أكثر المتضررين من آثار الأزمة"⁽¹²⁾. وأفاد وزير التنمية "هايدماري فيكتسوريك زويل" أن "الخطة المالية للفترة من 2008-2012 تشمل تدابير إضافية لتنشيط النمو"⁽¹³⁾، ولكن احتمال إنجاز هذا الوعد يظل ضعيفًا. فلوصول إلى هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في إنفاق ما يعادل 0.51% من إجمالي الناتج القومي على التنمية، بحلول عام 2010 ينبغي على ألمانيا أن تزيد من مساعداتها للتنمية من 13.1 بليون يورو إلى (17.33 بليون دولار)⁽¹⁴⁾.

Finanz- und Wirtschaftskrise auf die Entwicklungsländer [Government Statement on the Status of the Millennium Development Goals 2015 and the Impacts of the Financial and Economic Crisis on the Developing Countries], 29 January 2009.

Available from: <www.bmz.de/de/zentrales_downloadarchiv/Presse/20090129_Regierungserklaerung.pdf>.

www.venro.org/404.html: راجع (12)
: راجع (13)

www.bmz.de/de/zahlen/deutscherbeitrag/index.html>.

Accessed on 27 February 2009.

: راجع (14)

www.tdh.de/content/materialien/download/download_wrapper.php?id=294

: راجع 16

www.netzeitung.de/wirtschaft/wirtschaftspolitik/1282337.html

: راجع (15)

www.stuttgart08.cdu.de/wp-content/uploads/2008/12/081201-rede-merkel-stbericht.pdf